

التخطيط الاجتماعي بين النظرية والتطبيق

سالم عبدالعزيز محمود (*)

نعتقد أن الكتابات والمؤلفات السابقة في هذا الموضوع قد تميزت بمجموعة من السمات في مقدمتها أنها - وأعنى هذه المؤلفات - مستغرقة إلى حد بعيد في مفاهيم وقضايا التخطيط الاقتصادي أو التخطيط القومي، ومبادئه وأنواعه، ومستوياته، وتلك التفرقة أو الاختلاف بين الرأسمالية والأشترابية من حيث نوعية التخطيط السائد في كل منهما، كذلك نجد أن تلك المؤلفات كانت تخلط بين مفهوم التخطيط الاجتماعي ومفهوم الخدمات والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع مثل التعليم، والصحة، والغذاء، والرعاية الاجتماعية التي تقدم للفئات الخاصة من المسنين والمعوقين^(١) بالإضافة إلى ذلك فإن تناول موضوع التخطيط الاجتماعي نفسه بهذا الشكل قد أصبح منذ ما يقارب الخمسة والعشرين سنة الأخيرة وحتى الآن مادة دراسية أساسية في أقسام الاجتماع بكلية الآداب، وكلية معاهد الخدمة الاجتماعية، وخرج علينا سيل هائل من الكتب والمؤلفات التي إتخذت من موضوع التخطيط الاجتماعي عنوانا لها فقط دون مضمون حقيقي يرتبط إرتباطا مباشرا بأهم قضاياها، ومحاورة، وأهتماماته، واتجاهاته سواء النظرية أو التطبيقية.

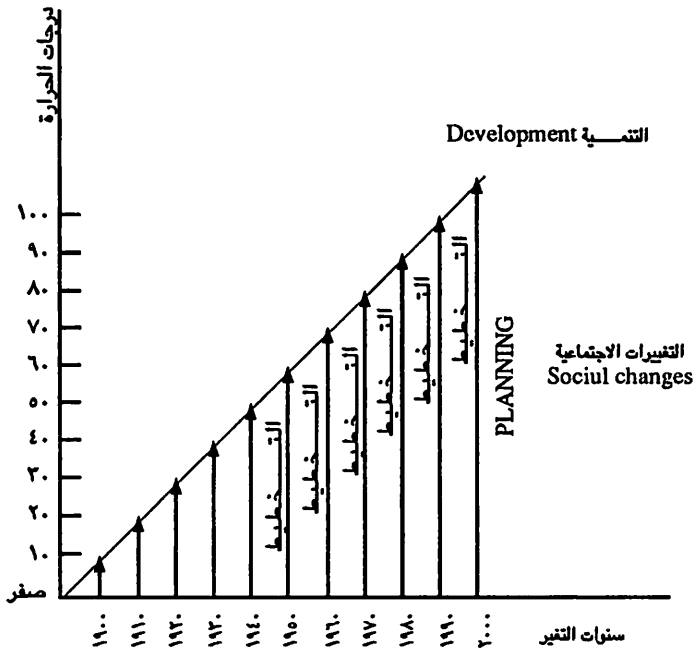
تلك الأسباب، وغيرها كثير كانت دافع الباحث لتقديم هذه الورقة التي تحاول الجمع بين التخطيط الاجتماعي واتجاهاته النظرية، والمحاورة التي يركز عليها. وموقف التخطيط الاجتماعي من تلك القضية الخلاقية، وأعنى بذلك هل يعتبر التخطيط الاجتماعي «التعليم، والصحة، والإسكان،

(*) د. سالم عبدالعزيز محمود : خبير أول بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي - معهد التخطيط القومي.

والثقافة والإعلام، والرعاية الإجتماعية» خدمات تقدمها الدولة لأفراد المجتمع. أم أنها أدوات أو أنشطة لها عائد إجتماعى وإقتصادى وسياسى ؟ وأخيرا تناقش هذه الورقة تلك العوامل الإجتماعية المؤثرة فى عملية التنمية الإجتماعية.

إن موضوع التخطيط الإجتماعى يرتبط إرتباطا مباشرا بمجموعة من المحاور قد يصعب على أى باحث أو متخصص فى العلم الإجتماعى تجاهلها. بل إنها تعد مداخل أساسية لفهم أبعاد التخطيط الإجتماعى والقضايا التى يركز عليها، ونحن نعنى بهذه المحاور أو المداخل تلك التغيرات أو التحولات التى تصيب البناء الاجتماعى بأساقه ونظمه وظواهره. وتلك التغيرات أو التحولات لاتأتى دائما فى مصلحة المجتمع، فقد تكون إلى الأمام أو إلى الخلف. ومن هنا فإن المجتمع يتدخل دائما لكى يتحكم فى مسارات هذه التغيرات أو التحولات، وإخضاعها لمصلحته. ومن هنا فإن المدخل الأنسب - من وجهة نظرى - لفهم تلك التغيرات الإجتماعية التى تصيب المجتمع، وكيفية التدخل للتحكم فى مساراتها، وجعلها دائما فى مصلحة المجتمع ، هو التخطيط من أجل التنمية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التصورى التالى :



ولقد افترض الباحث في هذا النموذج أنه يمكن تصوريا توضيح عملية التغيرات الاجتماعية التلقائية التي قد تأتي في صالح المجتمع أحيانا، وفي غير صالح المجتمع أحيانا أخرى، ومن ثم فإن المجتمع من أجل أن يتحكم في مسارات هذه التغيرات (نقصد بالتحكم أو التدخل هنا التخطيط) ويخضعها دائما لمصلحة المجتمع (نقصد هنا التنمية)، فإنه يستخدم التخطيط لتحقيق التنمية.

ويمثل المحور الرأسي الذي أعطيناه مسمى درجات التغير، وتتحدد درجاته من صفر - ١٠٠ درجة، بمعنى أكثر تحديدا أنه يمكن افتراضيا قياس درجة التغير في أي مجتمع كميًا، ويمثل المحور الرأسي سنوات التغير، ولقد افترضنا بداية لهذا المحور سنة ١٩٠٠، ونستطيع بناء على ذلك إيجاد ذلك الإرتباط بين سنوات التغير، ودرجات التغير. ويؤكد الباحث هنا أن هذا النموذج كان لمجرد التوضيح فقط، والخروج بمجموعة من المفاهيم والقضايا التي يمكن الاتفاق عليها، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

١- إن التخطيط يعد وسيلة أو أداة يستخدمها المجتمع للتحكم في التغيرات أو التحولات التي لاتأتي أبدا لمصلحة المجتمع، ومن ثم فإن المجتمع يستخدم التخطيط لإخضاع هذه التغيرات لمصلحته.

٢- إن التنمية هدف تسعى إليه كل مجتمعات العالم الثالث، ولا تحدث التنمية إطلاقا دون استخدام التخطيط أيا كان شكل هذا التخطيط ومستواه.

٣- التنمية ليست هدفا نهائيا تسعى إليه كل مجتمعات العالم الثالث، وإنما يمكن اعتبار التنمية وسيلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

٤- إن هناك اختلافا بين التنمية Development والنمو Growth حيث أن النمو يحتوي على مجموعة من التغيرات البنائية أو الهيكلية، بينما التنمية صحيح أنها تحتوي على مجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية، ولكن حجم التغيرات الوظيفية في التنمية يفوق كثيرا حجم التغيرات البنائية، ومن ثم فإن عملية النمو دائما ما تسبق عمليات التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن النمو سهل قياسه، بينما يصعب قياس العائد من التنمية.^(٢)

٥- إن هناك فرقا بين التخطيط Planning والخطة Plan، فالتخطيط استراتيجية عامة يتبناها المجتمع لانتهاى بإنهاء زمن محدد، بينما الخطة مرتبطة بزمن محدد تنتهى بإنهاء الفترة الزمنية

للخطة. بالإضافة إلى أن التخطيط ليس له مراحل، بينما الخطة لها مراحل تسمى مراحل وضع الخطة^(٣).

٦- إن التخطيط الاقتصادي يركز على عمليات إدارة النشاط الاقتصادي، بينما التخطيط الاجتماعي يركز على إنعكاسات أو إفرافات التحولات والتغيرات التي تصيب البناء الاجتماعي، بمعنى أكثر تحديدا فإن التخطيط الاجتماعي يركز على عمليات تغيير القيم، واعداد وتأهيل الموارد البشرية، وتحديد حجم الاحتياجات الاجتماعية من التعليم، والصحة، والإسكان، والنقل والمواصلات المرتبط بالجمهير، والرعاية الاجتماعية، والثقافة والاعلام، بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط الاجتماعي يركز على عمليات المشاركة الشعبية أو المجتمعية التي تعد ركيزة أساسية في نجاح برامج ومشروعات التنمية^(٤).

وبناء على ذلك فإننا سوف نتعرض بالتحليل والمناقشة للموضوعات الأساسية التالية:

أولا : قضايا التغيير، ومفهوم التخطيط الاجتماعي.

ثانيا : أدوات التخطيط الاجتماعي.

ثالثا : العوامل المتحركة في التخطيط الاجتماعي أو في التنمية الاجتماعية.

أولا: قضايا التغيير، ومفهوم التخطيط الاجتماعي:

إن التغيير الاجتماعي يشير إلى تميزه بمجموعة من الخصائص والسمات الأساسية، يمكن أن نعرض لها من خلال محاور ثلاثة:

المحور الأول :

إن إجماع آراء المهتمين بقضايا التنمية والتخطيط الاجتماعي يكاد يكون متفقا على أن الأبعاد التي يركز عليها مفهوم التغيير الاجتماعي تنصب أساسا على تلك التغيرات الملموسة في البناء الاجتماعي بأنظمتها المتعددة، والقيم، والمعايير، والاتجاهات السائدة في المجتمع، وأنماط السلوك، ونوع العلاقات القائمة بين أفرادها وجماعاته بماداتهم وتقاليدهم وأعرافهم. وتلك الأبعاد مرتبطة أساسا بالتغيير الاجتماعي، وليست مرتبطة بأي أبعاد أو قضايا أخرى^(٥).

المحور الثاني:

إن التغيير الاجتماعى يأخذ صورا وأشكالا متعددة، فقد يكون إلى الأمام فى خط صاعد أى فى مصلحة المجتمع (التنمية)، وقد يكون إلى الخلف أى ليس فى مصلحة المجتمع (التخلف) وقد يأخذ التغيير صورة التحركية ببعديها الرأسى والأفقى وقد يأخذ صورة التقدم، وقد يحدث نتيجة وسائل هادئة رتيبة وهو ما نطلق عليه التطور، أو نتيجة وسائل عنيفة وهو ما نطلق عليه الثورة ومن هنا وجب التوجيه أو التحكم فى هذا التغيير بصوره وأشكاله المتعددة، وتعديل مساراته لكى يكون دائما فى مصلحة المجتمع. أى بمعنى أكثر تحديدا ودقة «تخطيط التغيير»^(٦).

المحور الثالث :

إن عوامل التغيير الاجتماعى أى العوامل المعجلة والمؤثرة على درجة التغيير الاجتماعى ومداه هى عوامل أو شروط لإنجاح وتهيئة الظروف الموضوعية للتخطيط الاجتماعى^(٧).

بحيث يمكننا القول إنه لو توافر لمجتمع ما مجموعة من العوامل ولتكن الجغرافية أو الديموجرافية، أو الاجتماعية فإن الظروف تكون مهيأة أكثر لكى يكون التخطيط الاجتماعى واقعا ملموسا عن مجتمع آخر لا يملك مثل تلك العوامل.

إن هذه المحاور الثلاثة يمكن أن تعكس وتقتل لنا فى البداية، وقيل الدخول فى تعاريف مفهوم التخطيط الاجتماعى نقطة انطلاق، أو بؤرة اهتمام التخطيط الاجتماعى بكل أبعاده وقضاه.

فإذا كان التخطيط الاقتصادى يركز على إدارة عمليات إنتاج وتوزيع السلع، والاستثمارات والمدخرات، وكيفية إحداث التوازن بين قطاعات الصناعة، والزراعة والتجارة بهدف مواجهة ندرة الموارد وصلاحياتها لاستخدامات متعددة فإن التخطيط الاجتماعى يتناول بالتحليل الجوانب والأبعاد التى يركز عليها التغيير الاجتماعى، والتى تتمثل فى تغيير القيم والمعايير والاتجاهات والأنماط والنماذج السلوكية لأفراد المجتمع بحيث يستطيعون من خلال هذا التغيير تحقيق الأهداف التى يرغب المجتمع فى تحقيقها.

بعبارة أخرى إذا كان محور تركيز التخطيط الاقتصادى على الموارد والأنشطة الاقتصادية، فإن محور تركيز واهتمام التخطيط الاجتماعى ينصب على الموارد والأنشطة غير الاقتصادية أو بمعنى

أكثر تحديدا فإن محور تركيز التخطيط الاجتماعي يتمثل في الموارد البشرية ودور هذه الموارد في العملية التخطيطية^(٨).

وإذا تناولنا التعريفات المتعددة لمفهوم التخطيط الاجتماعي فسوف نجد أن ولبرت مور W.Moore يعرف التخطيط الاجتماعي بأنه «ذلك المنهج الرشيد، والأسلوب العقلاني لضبط الفعل الاجتماعي، وتحديد وسائله المثلى من أجل استخدامها في إنجاز الأهداف المرجوة والمحددة سلفا للبناء والوظيفة الاجتماعية عن طريق إدارة محكمة للتغيير الاجتماعي»^(٩).

ويمكن تحليل هذا التعريف الفامض أو المبهم للتخطيط الاجتماعي في أنه - أي التخطيط الاجتماعي أسلوب لضبط أو التحكم في الفعل الاجتماعي، ويقصد بالفعل الاجتماعي نماذج وأنماط السلوك الانساني بكل ما يتضمنه من قيم واتجاهات، وعادات وتقاليده. أي أن التخطيط الاجتماعي منهج أو أسلوب رشيد للتحكم في النماذج السلوكية لأفراد المجتمع، ثم يأتي بعد ذلك تحديد الوسائل والأدوات التي تمكن المخطط من استخدام هذا التحكم لتحقيق الأهداف البنائية والوظيفية للمجتمع.

وهناك تعريف آخر يعتبر أن التخطيط الاجتماعي «محاولة للربط بين الدراسات النظرية للمشاكل الاجتماعية من ناحية، وبين وضع الحلول لهذه المشكلات، وتذليل العقبات للجماعات البشرية من الناحية الأخرى، ومن ثم فإن محور اهتمام التخطيط الاجتماعي ينصب على دراسة المشاكل الاجتماعية، ومحاولة التغلب عليها»^(١٠).

ويمكننا وصف هذا التعريف بأنه قاصر، ومبتور حيث قصر التخطيط الاجتماعي على دراسة المشاكل نظريا ثم نتيجة لهذه الدراسات يتم وضع الحلول والسياسات. إذن فقد انتقى بناء على ذلك فكرة أن التخطيط هو رؤية لمستقبل المجتمع، وليس رؤيته في اللحظة الآتية.

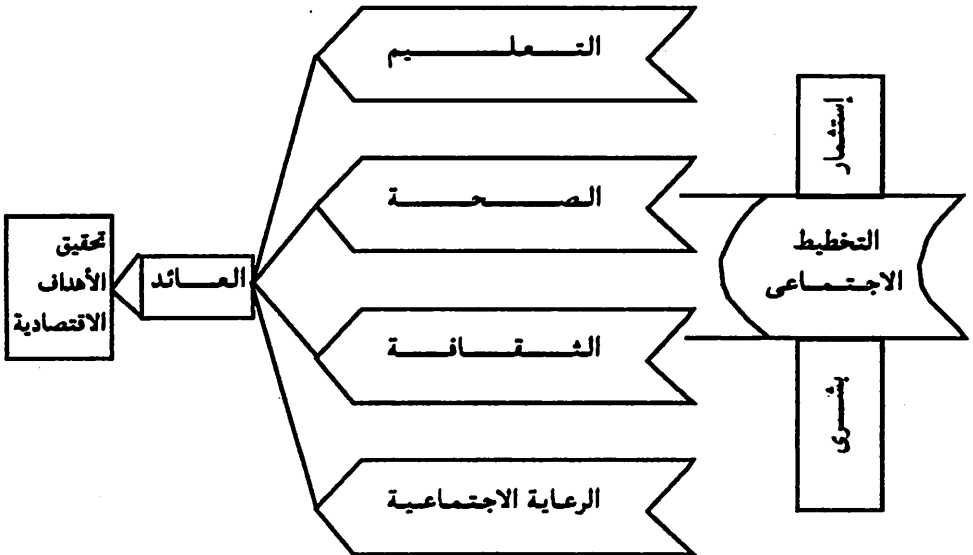
ومن هنا فإن دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of the Social Sciences ترى أن التخطيط الاجتماعي يتضمن تصميم المخطط الاجتماعية من أجل الفعل المستقبل في ضوء النظم الاجتماعية والموارد القائمة، وتصمم هذه المخطط الاجتماعية لمقاومة احتياجات وأنشطة المجتمع غير الاقتصادية^(١١).

ورغم أن هذه التعريفات لا تركز على الموضوعات التي يعالجها التخطيط الاجتماعي. إلا أنها تشير إلى أن هذا التخطيط يركز على الأنشطة الاجتماعية المرتبطة بالعنصر البشري.

وترى معظم المؤلفات والكتابات أن التخطيط الاجتماعي لا يقتصر فقط على الأنشطة غير الاقتصادية، وإنما التخطيط الاجتماعي يجب أن يتضمن كل أنواع التخطيط في المجتمع. أو بمعنى أكثر تحديدا فإن التخطيط الاجتماعي هو التخطيط الشامل الذي يشمل كلا من التخطيط الصناعي، والزراعي، والنقل والمواصلات والتجارة، والاستثمار، والقوى العاملة، وتنمية الموارد البشرية، وتوزيع الدخل، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان والتغذية، والخدمات الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية، ووقت الفراغ، والتنظيم الاجتماعي للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط الاجتماعي يتضمن الظروف السياسية والبناء الاجتماعي والطبقي، والعلاقات الأيديولوجية والثقافية، والقيم الاجتماعية والاتجاهات والمشاركة الشعبية في التنمية، والثورة العلمية والتكنولوجية، والتنمية الثقافية والعلاقات الأسرية^(١٢).

وهناك من يرى أن التخطيط عملية استثمار انساني تتم في قطاعات التعليم، والصحة والثقافة، والرعاية الاجتماعية، ويوجه عائد تلك العمليات إلى النشاط الاقتصادي الذي يحدث في المجتمع^(١٣).

ويمكن أن نصور ذلك التعريف في ضوء النموذج التصوري التالي:



معنى ذلك أن التخطيط الاجتماعى عملية استثمار للموارد البشرية تتم عن طريق توجيه قدر من الاستثمار إلى التعليم، والصحة، والثقافة متمثلة فى السينما والمسرح، والكتاب، والإذاعة والتليفزيون. بحيث يوجه عائد ذلك الاستثمار المتफल فى الموارد البشرية المدربة والعالية الكفاءة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

وبالرغم من أن هذا التعريف قد حدد دور التخطيط الاجتماعى كوسيلة وكأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، إلا أنه قد أعطى للتخطيط الاجتماعى سماته الواضحة.

والمشكلة الأساسية التى يواجهها أولئك المهتمون بالتخطيط الاجتماعى تتلخص فى ذلك التساؤل: من أين نبدأ؟

هل نبدأ أولاً بتحديد مستوى البقاء البيولوجى والاجتماعى المتمثل فى الغذاء والكساء، والمأوى والدواء، أى من أجل أن يعيش الإنسان بيولوجياً واجتماعياً بمطالباته من عدد السرعات الضرورية من الغذاء، ومواصفات الكساء، والمسكن، والصحة، والتعليم، والثقافة والرعاية الاجتماعية؟ أم نبدأ بالتركيز على الإنتاج لتحقيق حاجات الإنسان الأساسية؟ أم نبدأ بتحديد حاجات الإنسان البيولوجية والاجتماعية؟ هذا هو محور القضية فى التخطيط الاجتماعى.

وإذا كنا قد ناقشنا وحللنا التعريفات المختلفة لمفهوم التخطيط الاجتماعى على الرغم من قلتها، وطرحنا علينا هذه التعريفات القضية الأساسية فى التخطيط الاجتماعى، التى تتركز فى التساؤل: من أين نبدأ؟ فهل نبدأ بالتخطيط الاجتماعى؟ أم بالتخطيط الاقتصادى؟ إذا قلنا إننا سوف نبدأ بالتخطيط الاجتماعى أى نبدأ بتخطيط التعليم بمختلف مراحله، والتخطيط الصحى، والتخطيط للرعاية الاجتماعية، والتخطيط للثقافة والإعلام والتخطيط للنقل والمواصلات - أى وسائل النقل المتاحة للجماهير الكادحة، ولاتقصد النقل والمواصلات بمعناه الاقتصادى - وتخطيط الإسكان بأنواعه الشعبى، والاقتصادى والتمتاز.. إلى آخر المجالات المرتبطة بالتخطيط الاجتماعى. فمن أين لأى مجتمع يفترض أنه يقوم بإعداد خطة متوسطة الأجل مثلاً بالاعتمادات المادية والاستثمارات اللازمة للإتفاق على كل ذلك؟

إذن من أين نبدأ؟ إننا نعيد عن الموضوعية إذا قلنا إننا سوف نبدأ بالتخطيط الاجتماعى، فإن ذلك التفكير تفكير غير تخطيطى. وإذا كانت البداية المفترضة والواقعية أن نبدأ بالتخطيط

الاقتصادى، أى يقوم المهتمون بذلك المجال بوضع نماذج وأساليب لتحقيق التقدم الاقتصادى فى المجتمع، بصورة أكثر تفصيلا فما هو النموذج الاقتصادى الأمثل الذى يحقق رفاهية المجتمع؟ وماهى مكونات هذا النموذج من حيث معدلات الادخار؟ هل زيادتها من ٨٪ مثلا إلى ٢٥٪ سيحقق أهداف النموذج؟ ومن حيث الجزء المخصص للاستثمار ومن حيث الصادرات والواردات، ونسب النمو فى القطاعات الاقتصادية: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والبترو، والتعدين. أى ماهو دور كل من هذه المتغيرات فى تحقيق أهداف النموذج الاقتصادى؟

بعبارة أخرى فإن دور التخطيط الاقتصادى، الذى افترضنا أن البداية لا بد أن تكون من خلاله، يتمثل فى تحديد معدلات ونسب الزيادة فى كل متغير، وكل معدل من متغيرات ومعدلات النموذج حتى يحقق النموذج أهدافه، وبالتالي تتحقق رفاهية المجتمع افتراضيا دون أن يلعب التخطيط الإجتماعى دوره المفروض أن يقوم به.

وإذا كنا قد حددنا أن هدف كل من التخطيط الإجتماعى، والتخطيط الإقتصادى هو تحقيق رفاهية المجتمع. وإذا كنا قد حددنا دور التخطيط الاقتصادى فى تحقيق هذه الرفاهية. فما هو دور التخطيط الاجتماعى فى تحقيق الرفاهية الإجتماعية؟

بداية فإن التخطيط الإجتماعى يضع مجموعة من الأهداف، أو من المؤشرات، ويحدد لنفسه مجموعة من الأدوار الفاعلة التى يحقق من خلالها أهدافه، وبذلك تتكامل أهداف التخطيط الاجتماعى مع أهداف التخطيط الإقتصادى فى تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه.

ولكن، كيف يحدد التخطيط الإجتماعى أهدافه، ودوره الفعال فى التخطيط العام للمجتمع؟ إذا كان المخطط الإقتصادى قد حدد أهدافه فى زيادة معدلات الادخار، والاستثمار ومعدلات نمو قطاع الزراعة والصناعة والتجارة، وحجم الصادرات والواردات، فإن المخطط الاجتماعى يحدد دوره وأهدافه فى وضع المحددات أو الحدود الاجتماعية لزيادة معدلات الادخار أو تناقصها، وكذلك حجم الاستثمارات، ونمو القطاعات الانتاجية، بمعنى أكثر تحديدا إذا كان المخطط الاقتصادى قد حدد التكلفة الاقتصادية لكل متغير داخل النموذج، فإن المخطط الاجتماعى يجب أن يحدد للمخطط الاقتصادى التكلفة لكل المتغيرات الاقتصادية. وماهى الحدود الاجتماعية المسموح له بعدم تجاوزها؟ وإذا حددنا ماذا يعنى التخطيط الاجتماعى كمفهوم فإن دور المخطط الاجتماعى سيتضح بكل

أبعاده وأدواره بالنسبة للقضايا التي يركز عليها التخطيط الاجتماعي، وأالحدود الاجتماعية التي يرسمها لأهداف التخطيط الاقتصادي.

إن التخطيط الاجتماعي من وجهة نظرنا فعل إرادى متعمد ومقصود يتخذ من الموارد البشرية محور نشاطه وتركيزه، وذلك من خلال اعدادها وتشكيلها ثقافيا واجتماعيا، وتحديد دورها فى تحقيق رفاهية المجتمع ككل. ويتم ذلك بتقديم الأنشطة اللازمة لهذه الموارد البشرية، والمتمثلة فى التعليم، والصحة والمواصلات والإسكان والأمن، والرعاية الاجتماعية.

معنى ذلك أن التخطيط الاجتماعي يركز على تقديم الأنشطة الضرورية واللازمة للموارد البشرية كى تستطيع الإسهام الفعال والمؤثر فى تحقيق رفاهية المجتمع.

ويمكن ترجمة الهدف من التخطيط الاجتماعي فى عبارة موجزة بأنه عمليات تغيير فى نسق القيم الاجتماعية ويعنى ذلك ببساطة أنه إذا أغفلنا نسق القيم فى الخطة فإن التخطيط سيفقد فعاليتته، ولن يخرج عن الحيز النظرى الذى صنم فيه، إذ أن الخطة فى النهاية ماهى إلا مجموعة من القيم التى يرى المخطط أن أخذها فى الاعتبار سيحقق معدلات متزايدة من التنمية أى أن تطبيق الخطة لا يتم فى فراغ، وإنما مجاله المجتمع فهو يتم بالبشر وللشهر.

ومن هنا لا يمكن عزل الخطة عن القيم المجتمعية السائدة. فإذا افترضنا أن هناك تعارضا بين هذه القيم المجتمعية، وإطار الخطة الذى يتكون من مجموعة من القيم يفترض المخطط توافرها لانجاز أهدافه التى حددها، فإن ذلك يعنى التعارض والصراع بين القيم التخطيطية وبين القيم المجتمعية، ولذلك يجب أن يسلم المخطط منذ البداية ويعترف بوجوده، ويؤهل نفسه لمواجهة هذا الصراع وذلك يتطلب التسليم بداءة بأمر أربعة:

١- دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة، ومعرفة تأثيرها على البناء الاجتماعي ككل.

٢- إنتقاء القيم المجتمعية المتسقة والمتوافقة مع القيم التخطيطية، واسقاط القيم المجتمعية غير المتسقة أو السلبية مع القيم التخطيطية.

٣- مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية المستهدفة مع إبراز وتأكيد دور القيم التخطيطية الإيجابية.

٤. تدعيم القيم المدعومة للأهداف التخطيطية، وإحلال القيم التخطيطية المنتقاة محل القيم المجتمعية السلبية.

خلاصة القول:

يمكننا أن نحدد بصورة لاتقبل الشك دور التخطيط الإجتماعى فى أنه يتمثل فى الترشيد الاجتماعى للخطة.

إن من أهم الأسباب والعوامل التى كانت وراء فشل معظم التجارب المجتمعية التخطيطية فقدان ذلك الترشيد الاجتماعى فى تلك التجارب، ولم يكن هناك أى اهتمام يذكر بالجوانب السيسولوجية للتخطيط. فقد كان التركيز منصبا على كيفية الموائمة بين حاجات المجتمع المادية، وموارده المادية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية دون أن يهتم المخططون بأنهم فى مجتمع له بناؤه ووظيفته السيسولوجية، ويعانى من مجموعة من المشاكل الاجتماعية التى تؤثر على عدم تحقيق التخطيط الاقتصادى لأهدافه، ودون الأخذ فى الاعتبار القيم المجتمعية.

وتصور هؤلاء أن من السهولة بمكان نجاح التخطيط الاقتصادى فى تحقيق رفاهية المجتمع دون إحلال القيم التخطيطية المستهدفة محل القيم السائدة، والتى تتناسب معها.

ولناخذ بعض الأمثال التى تشكل تحديات اجتماعية بالنسبة للتخطيط العام للمجتمع والتى تشكل هره تقع فيها معظم المجتمعات النامية التى تحاول تخطيط مواردها واقتصادياتها لتعويض تخلفها، واللاحاق بركب المجتمعات المتقدمة التى سبقتها فى ذلك المضمار.

وأولى هذه التحديات يتعلق بالنماذج الداخلية، وهذا يمثل التحدى الأساسى إذ أن بعض المخططين يحاولون تطبيق نماذج للتخطيط تشكلت فى ثقافات مختلفة تماما عن الواقع الثقافى للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج دون تخليصها من مكوناتها الثقافية فى المجتمعات التى نشأت وطبقت فيها، ثم تطويع جوهرها لكى تتلائم وتتوافق مع واقع هذه المجتمعات.

إن عملية نقل النموذج التخطيطى لا بد أن يخضع لمجموعة من القيود يمكن تركيزها فى نقاط ثلاث، وذلك على النحو التالى:

١. ضرورة تخليص النموذج التخطيطى مهما كانت درجة تقدم أو تخلف المجتمع المنقول منه،

ومهما تشابهت أو اختلفت المجتمعات، من واقعه الثقافي لكي يتلائم مع واقع المجتمع الذي سيطبق فيه.

٢- ضرورة دراسة وتحليل نسق القيم في المجتمع الذي يراد تخطيطه، ومحاولة التركيز على أنماط السلوك المعضدة، لعملية التخطيط والتنمية، وخلق أنماط جديدة تساعد المخطط على الوصول بالتنمية إلى أهدافها المجتمعية المنشودة.

٣- ضرورة تأهيل أفراد المجتمع المراد تخطيطه وتنميته، لتقبل النموذج التخطيطي سواء كان ذلك النموذج منقولاً، أو مستمداً من واقع المجتمع.

إن عملية نقل النماذج التخطيطية من المجتمعات المتقدمة، وإن كان أمراً لا مفر منه في المراحل الأولى من مراحل التخطيط، فإن تطوير وتطوير تلك النماذج لتلائم البيئة والاطار الثقافي يعد أمراً حيوياً وضرورياً لبقائها وفعاليتها في بيئتها الجديدة.

كذلك فإن تناقل النماذج التخطيطية بين المجتمعات النامية يجب ألا يتجاهل حقيقة التنوع الثقافي لهذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام فعالية تلك النماذج التخطيطية المنقولة والتقليل من فعاليتها.

خلاصة القول:

إن عملية نقل النماذج التخطيطية والتنمية تلعب دوراً مؤثراً في فشل أو نجاح التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من التحديات الأساسية التي تواجه عملية التخطيط الاجتماعي وبخاصة في المجتمعات النامية، وتمثل هذه التحديات مجالاً خصباً يستطيع المخططون الاجتماعيون التأثير فيه، والعمل الفعال للتقليل من تأثير هذه التحديات^(١٤).

وقد سبق أن تعرضنا لعملية نقل النماذج التخطيطية الداخلية التي تعد من أبرز هذه التحديات، ويأتي بعد ذلك الأغراض الخيالية، ومحاولة تفسير الوضع الراهن، ويرتبط هذا التحدي أساساً بالمجتمعات النامية، التي تكون لديها القدرة على التخيل بصورة تفوق قدرتها على التنفيذ، أو بمعنى أكثر تحديداً فإن قدراتها على تصوير الأحلام والأهداف الخيالية أكبر كثيراً من إمكانياتها المادية

والبشرية التي تمكنها من تحقيق معظم ماتحلم به. وهذا التحدى الذى تواجهه معظم هذه المجتمعات قد يعرقل بصورة واضحة التخطيط للتنمية فيها، ومن الممكن هنا أن يلعب الترشيح الاجتماعى للتخطيط دورا بارزا فى مطابقة الواقع والإمكانيات المجتمعية مع تلك الأحلام والأهداف الخيالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن محاولة إحداث التغيير فى فترة زمنية قصيرة يمثل التحدى الثالث الذى يؤدى إلى وقوع المجتمعات النامية التى تأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى خطأ جسيم يتمثل فى أن هذه الفترة الزمنية القصيرة قد لاتكون كافية لإحداث التغيير المطلوب وبخاصة إذا كان هذا التغيير لايتناسب مع حجم الامكانيات المادية والبشرية لهذه المجتمعات^(١٥).

ثانيا : أدوات التخطيط الاجتماعى

أما فيما يتعلق بأدوات التخطيط الاجتماعى فهى من وجهة نظرنا أدوات أو أنشطة ويرجع ذلك إلى أن معظم الكتابات فى هذا المجال تعتبر أن أدوات التخطيط الاجتماعى المتمثلة فى الصحة، والتعليم، والاسكان، والمواصلات، والرعاية الاجتماعية خدمات اجتماعية ولكننا لانميل إلى هذه التسمية حيث أنها تشير إلى اعطائها صورة الخدمات أوالمساعدات التى ليس ورائها أى عائد اجتماعى أواقتصادى، بينما نحن نؤكد أنها ليست خدمات بل هى أنشطة وأدوات للتخطيط الاجتماعى ويرجع ميلنا إلى هذه التسمية إلى أن الأنشطة والأدوات ينظر إليها من منظور التكلفة والعائد.

ولنأخذ مثلا التعليم كأداة من أدوات التخطيط الاجتماعى، فإن كل ماينفق من استثمار فى قطاع التعليم بمختلف مراحل ومستوياته لابد أن يكون له عائد اجتماعى واقتصادى. فإذاكانت الدولة تنفق مائة مليون جنيه على التعليم الجامعى مثلا فلايد أن يكون هناك عائد اجتماعى واقتصادى لهذا الانفاق يتمثل فى مدى إسهام هؤلاء الخريجين فى خدمة قضايا التنمية فى مجتمعهم. ولقد أشرنا عند حديثنا عن عوامل التغيير الاجتماعى أن هناك كثيرا من العلماء وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى قد وصلوا إلى قياس العائد الاقتصادى من الاستثمار فى التعليم، ومنهم ملر Miller وشولتز Schultz.

فقد قدر ملر فى الولايات المتحدة الأمريكية دخل خريج المدرسة الابتدائية على مدى الحياة

بحوالى ١٨٢,٠٠٠ دولار ومتوسط دخل خريج الكلية الجامعية على مدى الحياة ٤٣٥,٠٠٠ دولار، وهذا الاختلاف يعنى أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائدا يقدر بحوالى ٤٠,٠٠٠ دولار.

ولقد قدر الباحث السوفييتى كيروف kairov أن إدخال التعليم الابتدائى الإجبارى فى الاتحاد السوفييتى لمدة أربع سنوات فى المراحل الأولى للثورة السوفيتية قد عاد على الاقتصاد القومى بعائد يبلغ ٤٣ مرة أكثر مما أنفق عليه^(١٦).

ولنأخذ أداة أخرى من أدوات التخطيط الاجتماعى، ولتكن الصحة، وكيف ننظر إليها ليس كخدمة ولكن كاستثمار له عائد اقتصادى ملموس، فإذا أنفق مجتمع من المجتمعات مائتين مليون جنيه للقضاء على مرض من الأمراض المنتشرة بين أفراد المجتمع فإن هذا الانفاق يجب أن ينعكس على إنتاج هؤلاء الأفراد أو كفايتهم الإنتاجية، بحيث نجد أن ما أنفق على علاجهم من هذا المرض له عائد اقتصادى ملموس من حيث زيادة فى معدلات كفايتهم الإنتاجية إذا قيست بالفترة السابقة على الإنفاق عليهم والتي كانوا يعانون فيها من المرض.

ويمكن تطبيق فكرة تحليل التكلفة والعائد على كل أنشطة وأدوات التخطيط الاجتماعى مثلما هى مطبقة فى التخطيط الاقتصادى. بالرغم مما يكتنف تطبيق هذه الطريقة فى مجال التخطيط الاجتماعى من صعوبات تتعلق بالقياس وبخاصة بالنسبة للعائد من هذه الأنشطة والأدوات.

ولكن كيف تعمل هذه الأدوات أو الأنشطة فى إطار التخطيط الاجتماعى؟

إذا اتفقنا على أن التخطيط الاجتماعى يركز على مجموعة من الأدوات والأنشطة المتمثلة فى:

- ١- تخطيط التعليم
- ٢- تخطيط صحى.
- ٣- تخطيط ثقافى.
- ٤- تخطيط المواصلات.
- ٥- تخطيط الإسكان.
- ٦- تخطيط الرعاية الاجتماعية.

ويمكن أن تلعب هذه الأدوات بفعالية بحيث تؤدي في النهاية إلى تكامل التخطيط الاجتماعي، والتخطيط الاقتصادي لتحقيق رفاهية المجتمع، ولكي تؤدي هذه الأدوات دورها بفعالية فلا بد من الأخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات إذ أن إغفالها أو إهمالها يؤدي إلى أن يفقد التخطيط الاجتماعي مضمونه ومحتواه.

وتتمثل تلك المتغيرات فيما يلي:

١- المتغير الديموجرافي إذ لابد من الأخذ في الاعتبار عند التخطيط الاجتماعي المتغيرات السكانية، فلو أخذنا تخطيط التعليم على سبيل المثال باعتباره أداة من أدوات التخطيط الاجتماعي فإن مراعاة معدلات الاستيعاب أو القبول في كل مراحل التعليم سواء الابتدائي أو الإعدادي، أو الثانوي أمر ضروري إذ لابد من قبول أو استيعاب كل الأطفال المزمين أي الذين وصلوا لسن السادسة من العمر سنويا في المرحلة الابتدائية، ولابد من مراعاة كثافة الفصل، ونصيب المدرس من عدد التلاميذ، واستمرارية بناء المدارس لاستيعاب التلاميذ الذين يتزايدون سنة وراء أخرى.

٢- تحديد الأولويات داخل كل أداة من أدوات التخطيط الاجتماعي، بمعنى أنه داخل قطاع الصحة مثلا، يمكن زن يضع المخطط أمامه مجموعة من الأولويات ويفاضل فيها، ويمكن صياغتها في صورة تساؤلات وذلك على النحو التالي:

- هل من الأفضل الاتفاق للقضاء على مرض البلهارسيا، ومعالجة المصابين به، أم يوجه الاتفاق إلى مرضى السكر، أو القلب، أم الروماتيزم؟

- هل يمثل الاتفاق على مرضى البلهارسيا قضية ملحة وقومية، أم يوجه الاتفاق لزراعة الأسنان، ووزع الشعر؟

- ويتوقف تفضيل الإتفاق أو توجيه الاستثمارات في مجال الصحة الذي ضربنا بعض أمثلة منه على مدى إلحاح المشكلة أساسا أي حجم جمهور المصابين بذلك المرض (البلهارسيا) هذا من ناحية، وتأثير هذا الحجم على الاقتصاد القومي، أي على الإنتاج القومي ككل من ناحية أخرى.

وفي قطاع الثقافة: هل الأهم بناء مسارح للجليد يشاهدها ويستمتع بها بعض فئات أو طبقات محدودة في المجتمع المصري، أم أن الأهم الاهتمام بتوعية السواد الأعظم من الفلاحين الكادحين من

خلال إتاحة الفرص أمامهم لمشاهدة الأفلام السينمائية والعروض المسرحية التي تمس وتعالج مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية؟

تلك هي القضايا التي يجب أن تكون محور اهتمام ما أسميناه بالترشيد الاجتماعي للتخطيط، ولن يحدث ذلك إلا من خلال النظر إلى أدوات التخطيط الاجتماعي من منظور تحليل التكلفة والعائد، وليس من منظور أنها خدمات أو مساعدات تعطى لأفراد المجتمع ليس من ورائها أى عائد اجتماعى أو اقتصادى ويتطلب ذلك قطعاً الوصول إلى مقاييس ثابتة تستخدم فى قياس العائد من هذه الأدوات أو الأنشطة.

ولكن الفكر التنموى الحديث يعتبر أن التخطيط الاجتماعي مرادف تماماً لمفهوم تخطيط التنمية الاجتماعية بمعنى أن - التخطيط الاجتماعي عبارة عن وضع مجموعة من برامج التنمية لنقل المجتمع من صورته التقليدية إلى صورة حضرية، بمعنى أكثر تحديداً أن التخطيط الاجتماعي يتمثل فى أنه عملية ديناميكية مقصودة تحدث نتيجة التدخل الإرادى للمجتمع من خلال برامج ومشروعات للتحكم فى التغيرات الاجتماعية وذلك عن طريق إعداد وتوجيه واستثمار الموارد البشرية من خلال تزويد أفراد المجتمع بقدر من الأدوات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإسكان، النقل والمواصلات، الرعاية الاجتماعية، الثقافة والاعلام: سينما، مسرح، إذاعة، تليفزيون، كتب، ترفيه وترويج) بحيث يتيح لهم هذا القدر من الأدوات والأنشطة فرصة المساهمة والمشاركة فى النشاط الاجتماعي - الاقتصادى القادم لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

وتعريف مفهوم التنمية الاجتماعية بهذا الشكل يلزمنا بوضع سمات أساسية مستخلصة من ذلك التعريف نوجزها فى النقاط التالية:

١- إن جوهر عملية التنمية يتمثل فى الانسان كعنصر أساسى يميز التنمية الاجتماعية عن التنمية الاقتصادية، بمعنى أدق فإن عملية التنمية الاجتماعية وسيلتها وغايتها الإنسان، وأى انحراف عن ذلك العنصر يمكن أن ينتج لنا ما يطلق عليه التنمية المشوهة.

٢- إن التنمية عملية مقصودة، وليست هدفاً فى حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة، وبناء على ذلك فالتنمية لا يمكن أن تحدث دون أى تدخل إدارى من المجتمع لتغيير البناء الاجتماعى - الاقتصادى. معنى ذلك أن التنمية ليست عملية عفوية تحدث من تلقاء نفسها، وهذا

ما جعلنا نؤكد فى بداية تعريفنا من أن التنمية عملية مقصودة، وهذا هو ما يفرق التنمية عن التطور والتغيير.

٣- إن الأدوات أو الأنشطة الاجتماعية الموجهة أساسا إلى الموارد البشرية لزيادة قدراتهم، وفعاليتهم للإسهام فى الأنشطة السببية الاقتصادية هى وسيلة لإحداث التنمية ومؤشر لقياسها.

ثالثا : العوامل المتحركة فى التنمية الاجتماعية:

قبل الدخول فى تحليل العوامل المتحركة فى التنمية الاجتماعية والتى حددناها فى ثلاثة محاور أساسية. يتمثل الأول فى نسق القيم، ويتعلق الثانى بالناماذج التنموية، ويتركز المحور الثالث والأخير فى المشاركة الشعبية، فإننا سوف نوضح فى عجالة طبيعة تلك العوامل التى تتحكم أكثر من غيرها فى التنمية الاجتماعية. ونقصد بذلك تلك العوامل التى يجب أن يأخذها المنمى فى اعتباره عند القيام بعملية التنمية، وبعبارة أدق فإن إغفال ثقل ووزن هذه العوامل يعرض المجتمع ككل إلى فشل خطط التنمية، أو ما يطلق عليه بالتنمية المشوهة والتى يشبهها علماء البيولوجيا بالإنسان الذى نجد أعضاء جسده ليس بها أى تناغم أو تناسق أو انسجام إذ أن إحدى ذراعيه أطول من الأخرى، أو أن رأسه أكبر كثيرا من رأس الانسان العادى. تلك الحالة تشبه تماما ذلك الذى نقصده بالتنمية المشوهة، وذلك أيضا مانقصده بإغفال المنمى طبيعة وأهمية تلك العوامل المؤثرة على التنمية الاجتماعية.

١- نسق القيم :

لعل أصعب تحدى يواجه المنمى عند رسم الخطوط الأساسية لعملية التنمية نسق القيم فى المجتمع المراد تنميته. إذ أن ذلك النسق يلعب دورا أساسيا ولانبالغ إذا قلنا دورا خطيرا فى نجاح أو فشل التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويقصد هنا بنسق القيم قواعد السلوك، والعرف، والنظم المقننة التى يخلقها الإنسان وتتوارثها الأجيال.

ولعل أوضح مثل يضرب لأهمية نسق القيم تجرية مديرية التحرير التابعة لمحافظة البحيرة فقد صممت منازل القرويين على أساس عدم وجود كانون وفرن وهما وسيلتان مرتبطتان ارتباطا عضويا بحياة القرويين اليومية.

واستيعاض عن ذلك باعطاء كل أسرة موقد كيروسين لاستخدامه بدلا من الكانون والفرن، وبني المنى فرناً أو مخبزاً ألياً عاماً لكل قرية.

ولكن ماذا حدث نتيجة لذلك؟ وهل كانت تلك التغييرات التى أحدثتها المخطط تتواءم ونسق القيم لدى القرويين فى ذلك المجتمع المخطط؟

لقد شيد كل منتفع فى بيته فرناً بلدياً، وكانونا، ورفض القرويون استخدام ذلك المخبز العام الذى استحدثه المخطط. وتعد هذه الظاهرة انحرافاً عن الهدف الذى وضعه المخطط بعد أن أنشأ المخبز الألى لخدمة أهالى القرية، وبعد أن سلم كل أسرة من أسر القرية موقد كيروسين ليحل محل الكانون فى المنزل النموذجى.

ويوضح محمد صلاح عبدالمجيد^(١٨) أسباب ردة القرويين عن ذلك النموذج الذى فرضه عليهم المخطط فى أنه - أى المخطط - لم يستطع فهم أو استيعاب تلك القيم القروية المرتبطة بالفرن أو الكانون التى تتمثل فى أن شراء المخبز من المخبز الألى كل وجبة أمر يخالف تماماً ما انطبع عليه القروى من خبز كميات كبيرة تكفيه لمدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع، هذا بالإضافة إلى الوظائف الأخرى التى يؤديها الفرن للمنتفع، وربما يبدو ذلك الأمر من البساطة بمكان. إلا أنه عنصر مادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراكم الثقافى للمجتمع القروى التقليدى الذى جاء منه القروى أصلاً.

إذ كان على المنى لا نقول الحفاظ على نسق القيم مهما كان تأثيره سلبياً على التنمية، ولكن كان يجب عليه الإبقاء على العنصر الثقافى المادى بصورة تتناسب مع الوضع الجديد، كأن يبنى فرناً جماعياً وسط كل بلوك، إنمأن يلقى المنى ذلك النموذج متناسياً نسق القيم تماماً فهذا يؤدي إلى حدوث ردة أو بمعنى أدق رفض لذلك النموذج الذى رسمه المنى.

وهناك صور أخرى للدلالة على إغفال المنمين فى بعض المجتمعات التى بدأت خطط التنمية نسق القيم بالرغم من أهميته وخطورته. ويحضرنا فى ذلك نفس تجربة مديرية التحرير إذ أن المنى صمم منازل القرويين على أساس عدم وجود حظيرة للمواشى، وبنيت حظائر جماعية بعيدة تماماً عن منازل القرويين.

ولكن ماذا حدث بعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً على ذلك النموذج الذى رسمه المنى؟ وكيف يستقيم الغاء حظيرة المواشى من منزل أفراده يمتهنون الزراعة، ويمتلكون من أجلها المواشى التى

تساهم بنصيب وافر فى إنجاز أعمالهم؟

لقد اقتصرت وحدات منزل القروى فى مديرية التحرير على حجرتين وصالة، ومطبخ، ودورة مياه، ومساحة ضيقة خلف كل منزل يمكن أن تستخدم كحديقة وبذلك لم يشمل المنزل على إحدى وحداته الأساسية فى حياة القروى، وهى حظيرة المواشى، ولذلك فقد كانت هذه الوحدة الأساسية من أولى الإضافات التى أنشأها القروى فى منزله الجديد محدثا بذلك انحرافا واردة عن النموذج الذى وضعه المنمى. لقد تناسى المنمى عندما فكر فى حظيرة للمواشى عامة ومنفصلة عن المنازل الارتباط بين أسلوب النشاط الاقتصادى الزراعى، ونسق القيم المرتبط به، فالمواشى تلعب دورا أساسيا فى ذلك النشاط بل وحيويا، وبخاصة فى غيبة ميكنة الزراعة بالإضافة إلى أهمية المواشى بالنسبة للقرويين واعتزازهم بوجودها بجانبهم.

والتساؤل المطروح، بل والملح... حتى إذا كان نسق القيم فى المجتمع المراد تنميته لا يعضد أو لا يقوى أو لا يساعد خطط التنمية، فهل معنى ذلك أن يخضع المنمى لنسق القيم؟ أم أنه لابد قبل البدء بعملية التنمية أن يغير نسق القيم بحيث يعضد ذلك النسق التنمية بما يحقق أهدافها؟ تلك قضية أساسية اختلفت حولها الآراء لأن تغيير نسق القيم سوف يجرنا إلى وسائل ذلك التغيير هل بالقهر أم بالإقناع؟ أم بجزج من كليهما؟ وأى من تلك الوسائل لها الفعالية فى تحقيق خطط التنمية؟

إن نسق القيم ينعكس فى سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم، وفى تشكيل معايير تفضيلهم، وفى نظرتهم لما يجب أن تكون عليه صورة المجتمع بحيث يحقق لهم أقصى إشباع لاحتياجاتهم المتباينة. والتساؤل المطروح فى هذا الصدد.. هل يمكن نجاح مشروعات وبرامج التنمية دون أن نأخذ نسق القيم فى الاعتبار؟

إن ذلك يعنى ببساطة أنه لن تخرج فعالية هذا النوع من المشروعات والبرامج عن الحيز الودقى الذى صممت عليه. ويرى الباحث أن تلك المشروعات والبرامج فى واقع الأمر ما هى إلا مجموعة من القيم التى يعتقد المخطط أو المنمى أن تحقيقها يحقق له التنمية التى يسعى إلى بلوغها. ومن هنا لا يمكن عزل هذه المشروعات والبرامج عن نسق القيم، أو أن نفترض أن هناك تكاتفا بين نسق القيم، وهذه المشروعات والبرامج. وهذا معناه بوضوح احتمال وجود التعارض والصراع بين نسق القيم وبين فاعلية تلك المشروعات.

إن الأمر فى حاجة إلى دراسة إمبريقية للقيم المجتمعية السائدة، ثم تصنيفها إلى مجموعتين إحداهما تتمثل فى القيم الإيجابية المدعمة لبرامج ومشروعات التنمية والثانية تتحدد فى القيم السلبية المعوقة لبرامج ومشروعات التنمية. وعلى المخطط أو المنمى أن يقوم بعملية المقابلة والتفاعل بين مجموعتى القيم وذلك بهدف التركيز على دور وأهمية القيم الإيجابية، والعمل على إبرازها، وتأكيد فعاليتها. ثم ينتقل إلى القيم المعوقة ويبرز سلبياتها على برامج ومشروعات التنمية ويوضح ضرورها على المجتمع. ومن هنا يمكن القيام بعملية إحلال القيم التخطيطية المستهدفة محل تلك القيم المعوقة.

٢- النماذج التنموية :

إن من أهم المعوقات التى تواجه التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هو محاولة بعض المنمين تطبيق نماذج للتنمية تشكلت فى ثقافات مختلفة تماما عن الواقع الثقافى للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج دون تخليصها من مكوناتها الثقافية فى المجتمعات التى نشأت أو طبقت فيها. ثم تطويع جوهرها لكى تتلائم وتتوافق مع واقع هذه المجتمعات.

ولعل الأمثلة التى عرضنا لها عند الحديث عن نسق القيم لهى تأكيد لتلك الفكرة. إذ أن المنمى حاول أن يطبق نموذجا غربيا عن واقع المجتمع القروى المصرى حتى دون تخليصه من الواقع الثقافى للمجتمع المنقول منه. فماذا كانت النتيجة؟ أنه إذا كان المنمى يهدف لجعل مديرية التحرير مجتمعا قرويا يبتعد عن التقليدية، أو بمعنى أدق مجتمعا زراعيا حديثا. فإن الزائر لمديرية التحرير اليوم يقرأها المتعددة يجدها أقرب إلى التقليدية من أى شىء آخر. ولا يستطيع أن يفرق بينها وبين أى قرية تقليدية إذ أن القرويين رفضوا ذلك النموذج الذى فرضه المنمى عليهم.

إن عملية نقل النماذج من المجتمعات المتقدمة وإن كان أمرا لا مفر منه فى المرحلة الأولى للتنمية، فإن تطوير وتطويع تلك النماذج لتلائم البيئة والواقع الثقافى لهُو أمر حيوى وضرورى لبقائها وفعاليتها فى بيئتها الجديدة، كذلك فإن تناقل النماذج التنموية بين المجتمعات النامية المختلفة يجب ألا يتجاهل حقيقة التنوع الثقافى لهذه المجتمعات الذى يؤدى إلى إنعدام فعالية تلك النماذج التنموية المنقولة، والتقليل من فعاليتها.

خلاصة القول إن عملية نقل النماذج التنموية تلعب دورا مؤثرا فى فشل أو نجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣. المشاركة الشعبية :

عندما تعرضنا فى بداية هذه الورقة إلى تحديد لمفهوم التنمية الاجتماعية وكان تعريفنا لها يركز بالذات على الطاقات البشرية كعنصر أساسى يميز التنمية الاجتماعية عن التنمية الاقتصادية أى أن التنمية الاجتماعية وسيلتها وغايتها العناصر البشرية، ومادامت التنمية تركز على الإنسان باعتباره وسيلة وهدفا فى نفس الوقت، أى أننا لاتضع أولا نرسم خططا لتنمية الجماد، بل الإنسان أساسه إذن فلاهد أن يؤخذ رأيه فى تلك العملية التى سوف تعتمد عليه، أو بمعنى أدق سيكون هو محورها ومحركها.

ويعد مبدأ المشاركة الشعبية من الركائز الأساسية لنجاح أو فشل عملية التنمية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، وإذا عدنا مرة أخرى إلى ماتعرضنا له فى تجربة مديرية التحرير لكى نؤكد أنه لو كان المنى قد أخذ رأى القرويين فى مجموعة من البدائل، فى شكل المنازل، ومكان مبيت الماشية، وموقع المخيز الأكى لما حدثت تلك الردة عن الخطوط الأساسية لذلك النموذج التنموى.

بل أننا لاتبالغ إذا قلنا أنه يجب على المنى أن يشرك أفراد المجتمع فى تحديد أهداف التنمية التى يرون أنها أقدر على حل مشكلاتهم. إذ أنهم أقدر من غيرهم على معرفتها والاحساس بها.

أما عن أشكال المشاركة الشعبية وكيفيةها، فإن التنظيمات الجديدة للمجالس المحلية سواء على مستوى الحى أو على مستوى المحافظة يمكن أن تعطى للمنمى صورة صادقة عن أهداف التنمية ووسائل إحداثها. هذه التنظيمات الجديدة للمجالس المحلية ينبغى أن تكون ممثلة تمثيلاً حقيقياً لأفراد المجتمع واحتياجاته كما يجب أن يكون أفرادها على مستوى من الوعى والإدراك.

وهناك ثلاثة أساليب مختلفة لضمان عملية المشاركة الشعبية فى تخطيط التنمية الاجتماعية، وهى على النحو التالى:

- (أ) أن يكون لدى أفراد المجتمع الرغبة، والمقدرة على خدمة مجتمعهم.
- (ب) أن تتشكل المجالس المحلية بالصورة التى تؤدى للمجتمع نفعاً حقيقياً.
- (ج) أن تتحدد مسؤوليات الأفراد والهيئات فى تنفيذ خطة التنمية وذلك بعد اشتراكهم فى وضعها.

إن الهدف الحقيقي للمشاركة الاجتماعية في برامج ومشروعات التنمية يتحدد في ترشيدها لتلبي احتياجات المجتمع الحقيقية. ومن هنا يصبح نجاح هذه المشاركة متوقفا على درجة الثقة بين ممثلى المجتمع والعاملين لعرض الموضوعات بأسلوب مبسط يساعد ممثلى المجتمع على إتخاذ قراراتهم بعد فهمهم لحقائق الموقف.

تلك فى رأى الباحث أكثر العوامل تأثيرا فى التخطيط الاجتماعى أوالتنمية الاجتماعية. صحيح أن هناك عوامل أخرى مثل تحقيق رغبات أفراد المجتمع، أو التركيز على إعطاء وزن أكبر للأدوات والأنشطة الاجتماعية. ولكن تلك العوامل الثلاثة التى عرضت لها فى هذه الورقة هى أكثر العوامل التى قد تعرض برامج ومشروعات التنمية إما للنجاح أوالفشل.

قائمة المراجع:

- ١ - محمد على الشناوى. ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعى - القاهرة: معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٦٧ (مذكرة خارجية رقم ٧٧٥).
- ٢ - ابراهيم العيسوى. التغيرات الهيكلية والاطار المؤسسى للتنمية - القاهرة: معهد التخطيط القومى، أغسطس ١٩٨٨ (مذكرة داخلية رقم ٨٨٤).
- ٣ - محمد محمود الامام. التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية - القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٦٢.
- ٤ - وفتيق أشرف حسونه . التخطيط للتنمية الاجتماعية فى العالم العربى، ورقة مقدمة لمؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب - القاهرة: جامعة الدول العربية، مارس ١٩٧١.
- ٥ - Minar, David and Greer, Scott, The concept of Community, Chicago, Aldine Publishing, Chicago, 1970, p. 263.
- ٦ - محمد على الشناوى، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعى، المرجع السابق.
- ٧ - سالم عبدالعزيز محمود. أثر اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى فى القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة - القاهرة: جامعة عين شمس - كلية الآداب، قسم الاجتماع، نوفمبر ١٩٧١ - ص ٣٦.

٨ - حامد عمار. التنمية البشرية فى الوطن العربى . المفاهيم. المؤشرات. الأوضاع، الطبعة الأولى - القاهرة : سينا للنشر، ١٩٩٢.

٩ - Moor, Wibert. Social Change. New Jersey, Prentice-Hall, 1963

١٠. احمد كمال أحمد. التخطيط الاجتماعى - القاهرة: الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٧٩.

١١ - Sills, David (ed.), International Encyclopedia of the Social Sciences, volume XIV, N.Y.: Macmillan, 1968.

١٢ - Peterson, William, On Some Meaning of "Planning" in Journal of the American Institute of Planning, Vol. XXXII, No. 3, N.Y.: University of North Carolina, May, 1960.

١٣ - Higgins, B. Planning of Social development, Cairo, I.N.P.,1963 (Memo. No.345).

١٤. محمود الكردى. التغيير الاجتماعى فى محافظة أسوان كنموذج لأثر التخطيط فى التنمية الاجتماعية رسالة ماجستير - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٧١.

١٥. وفتيق أشرف حسونة. التخطيط للتنمية الاجتماعية فى العالم العربى، المرجع السابق - ص ١٨.

١٦. حامد عمار. فى اقتصاديات التعليم - القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨١ - ص ٧٦.

١٧. سالم عبدالعزيز محمود. العوامل المتحركة فى التنمية الاجتماعية - القاهرة: المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٧٧ (مذكرة رقم ٣٢).

١٨. محمد صلاح عبدالمجيد بسيونى. المجتمعات المخططة، رسالة ماجستير - القاهرة: جامعة عين شمس - كلية الآداب - قسم الاجتماع، ١٩٧٢.